رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وأمين السر فرز الديحاني ويبدو الأمين العام على المنصة (هاني الشمري)

د.عبدالعزيز الصقعبي ود.عبدالكريم الكندري ومحمد المطير وحمدان العازمي

أعلن عن تسلّمه استجواباً من المويزري لرئيس الوزراء من 5 محاور.. واستقبل السفير الفلسطيني وهنأ نظيره اليمني بالعيد الوطني

مرزوق الغانم: تم رفع الجلسة لعدم حضور الحكومة وعدم اكتمال النصاب النيابي وأبارك للوسمي ثقة الأمة

سامح عبدالحفيظ

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الحكومة أبلغته بعدم حضور جلسة اليوم (أمس) الخاصة لذلك تم رفع الجلسة لعدم حضور الحكومة وعدم اكتمال النصاب النيابي حيث كان الحضور 23 نائبا. وأضاف الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة «أستثمر هذه الفرصة لأتقدم بالمباركة للأخ الدكتور عبيد الوسمي على نيله ثقة الأمة في الانتخابات التكميلية عن الدائرة الخامسة متمنيا له التوفيق والسداد في مجلس الأمة هو وزملائه النواب». وذكر الغانم ان البنود الموجودة على طلب الجلسة الخاصة التي كان يفترض أن تعقد اليوم(امس) موجودة أيضا في طلب الجلسة العادية المقبلة إضافة إلى بند قسم الدكتور عبيد الوسمي.

وردا على سؤال صحافي قال الغانم «إذا لم تعقد الجلسة العادية المقبلة لأي سبب من الأسباب سأضع بند القسم في أول جلسة خاصة تتم الدعوة لها». وأوضح الغانم أن مواعيد الجلسات الخاصة التي ستتم الدعوة لها ستحدد من قبل مكتب المجلس، لافتا إلى أنه «سيكون هناك اجتماع لمكتب المجلس غدا(اليوم) لتحديد مواعيد كل طلبات الجلسات الخاصة المقدمة من النواب».

من جانب آخر، أعلن الغانم عن تسلمه أمس استجوابا من النائب شعيب المويزري موجها الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد. وقال الغانم في تصريح صحافي أمس، انه: وفقا للإجراءات اللائحية فقد أبلغت سمو رئيس مجلس الوزراء بالاستجواب المكون من خمسة محاور.

وعلى صعيد آخر، استقبل الغانم في مكتبه أمس سفير دولة فلسطين لدى الكويت رامي طهبوب، كما بعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية الشقيقة سلطان سعيد البركاني بمناسبة العيد الوطني لبلده.

النواب أثناء دخولهم القاعة

مقاعد الحكومة خالية

د.بدر الملا

د.حسن جوهر

مهند الساير

خليل الصالح

عبدالله المضف

بدر الحميدي لوزير المالية: ما قواعد شغل المناصب الشاغرة بالهيئة العامة للاستثمار؟

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة قال في مقدمته: صدر القانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار تحقيقا لأسس الاستثمار العلمي لعوائد الاحتياطي العام للدولة ومكون عوائد الأجيال القادمة، بمختلف السبل لذلك والإشراف عليها وممارسة مختلف عمليات الاستثمار مباشرة أو من خلال أي من المؤسسات الاقتصادية المتخصصة.

ويتضح أهمية نشاط الهيئة بأسس الممارسة السليمة محققة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي لتطوير وتنمية الناتج المحلي واقتصاديات السوق ورغم ضخامة موارد الهيئة المالية واتصالها بمهام تؤمن مصادر مالية للدخل ودعم الميزانية السنوية للبلاد. فقد تناولت دراسات المتخصصين وجود الكثير من أعمال الهيئة التي تتعارض مع صحيح مهامها وتتطلب الوقوف أمامها والسؤال عن حقيقتها وأبعادها وصولا إلى الحقائق التي تندرج ضمن أسس الرقابة والمتابعة على أعمالها.

وطالب إفادته بالآتي على أن تكون الإجابة مزودة بكل ما قد يتطلبه البيان من أوراق أو مستندات أو تقارير ذات الصلة:

1ـ ما هي القواعد الموحدة لشغل المناصب الشاغرة بالهيئة وهل تلقت الهيئة تظلمات أو أقيمت دعاوى من العاملين ضد قرارات صدرت بالمخالفة لهذه القواعد؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى موافاتي بها تفصيلا.

2ـ ما هي القواعد والأسس الحاكمة والمنظمة لاختيار ممثلي الهيئة في مجالس إدارة الشركات التابعة لها. ومدة شغل كل منهم لهذا التمثيل للهيئة والإدارة التي تتبع في الاختيار.

3ـ ما هي العقارات التي قامت شركة (سانت مارتن العقارية) ببيعها لحساب الهيئة منذ عام 2015 وحتى تاريخ الرد على السؤال. وهل قدمت كافة البيانات عن إجراءات البيع وتقييم الأصول وفق القواعد الصحية لها.

4ـ هل قدمت البيانات عن مبيعات العقارات سليمة؟ وفي حالة المخالفة هل اتخذت الهيئة إجراءات التحقيق في شأنها؟

5ـ وردت بتقارير ديوان المحاسبة تكبد استثمارات الهيئة خسائر مؤكدة تجاوزت 800 مليون دينار كويتي حتى 2019/3/31 فما هي الإجراءات التي قامت بها الهيئة على هذا الشأن؟

بدر الحميدي

أسامة المناور: بدل نقدي عن إجازات المهن الطبية

أسامة المناور

تقدم النائب أسامة المناور باقتراح برغبة قال في مقدمته، إنه نظرا للظروف الصحية التي تتعرض لها البلاد ويشهدها العالم أجمع من تفشي جائحة فيروس كورونا والسلالات المتحورة منه منذ نهاية العام 2019 وحتى وقتنا الراهن الذي نشهد فيه تصاعدا ملحوظا في انتشار الوباء وتزايد الإصابات، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا يتصدى الأطباء والصيادلة والمختصون من المهن المعاونة ومن الفنيين والاختصاصيين والممرضين والمسعفين داخل القطاعات الصحية للمتغيرات، وهم على علم بخطورة ما يتعرضون له جراء تعاملهم مع المرضى المصابين دون كلل أو ملل مستجيبين للتعليمات الصادرة من وزارة الصحة بعدم الخروج في إجازات دورية أو سنوية، بل إنهم يزيدون بساعات عملهم وفي مواقع مختلفة على حساب الأوقات التي يفترض قضاؤها مع أسرهم، وهم أكثر حرصا على عدم الاختلاط معهم بشكل مباشر بسبب ظروف العمل المتواصلة خوفا من نقل العدوى، وأمام كل ذلك يتوجب أن يحظى هذا العطاء بالتقدير اللازم من الدولة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

صرف بدل نقدي عن رصيد الإجازات للأطباء والصيادلة والمهن المعاونة والفنيين والممرضين والمسعفين في ظل تقليص مدد التمتع بتلك الإجازات أو إيقافها.

هشام الصالح: عدم جواز تولي الوزراء أي منصب قيادي بعد انتهاء مهامهم

تقدم النائب د.هشام الصالح باقتراح بقانون في شأن منع تعيين الوزراء السابقين في أي منصب قيادي بعد انتهاء مهامهم الوزارية، ونصت مواده على ما يلي:

المادة الأولى: لا يجوز أن يتولى الوزراء بعد انتهاء مهامهم الوزارية أي منصب قيادي بأية درجة أو صفة كانت في أي من الجهات الحكومية والهيئات التابعة لها.

المادة الثانية: يلغى كل نص يتعارض مع هذا القانون.

د.هشام الصالح

المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: تنتهي المهمة الوزارية بتعيين وزير مكان سلفه إثر تشكيل حكومي جديد أو تعديل بسبب إقالة أو استقالة أو طرح ثقة، ومهما كانت أسباب الخروج من الوزارة فإن التي يراد منها أن يتولى وزير سابق مقاليد منصب قيادي في القطاعات الحكومية أو الجهات والهيئات التابعة له غالبا ما تتم بمنطق الإرضاء وفي أحسن الأحوال برغبة الاستفادة من خبرة الوزير السابق أو الحفاظ له على موقع قيادي قد لا يكون مستحقا له بالنظر لأسباب إعفائه من المسؤولية الوزارية. ودائما ينظر الرأي العام إلى استمرار تعيين نفس الوجوه في المناصب العليا بمنزلة إقصاء للكفاءات التي تزخر بها البلاد، ولذلك فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لإتاحة فرصة تحمل المسؤولية في وجه النخب الجديدة كي تستفيد القطاعات المعنية من تجديد القياديين واستثمار قدراتهم وحماستهم في التطوير والتنمية بكل فعالية.

وهكذا، فقد قضت المادة 1 بعدم جواز تولي الوزراء السابقين بعد انتهاء مهامهم الوزارية أية مناصب قيادية بأية درجة أو صفة كانت في القطاعات الحكومية والهيئات التابعة لها.

ونصت المادة 2 على إلغاء كل نص يتعارض مع هذا القانون الذي يعمل به وفق المادة 3 من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أسامة الشاهين لإعادة فتح حضانات الأطفال مع مراعاة الاشتراطات

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: لما كان هناك أكثر من (570) حضانة أطفال مرخصة تخدم أكثر من (57) ألف طفل وتعمل بها أكثر من (1700) مواطنة، ونظرا للخسائر المادية الفادحة التي تكبدتها تلك الحضانات بسبب استمرار مصروفاتها وإيجاراتها طوال مدة التوقف الإجباري بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وتداعياته.

ولما كان لزاما على الدولة دعم الحضانات وتعويضها، حيث إنه سبق لمجلس الوزراء تعويضها في ظروف مشابهة عام 2010 في ظل إغلاقها بسبب انتشار إنفلونزا الخنازير، أو الإسراع في عودتها لتقديم خدماتها بعد التوقف الإجباري بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، مع اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية تطبيقا لقرار مجلس الوزراء من التباعد الاجتماعي والجسدي والالتزام بلبس الكمام والتعقيم وتوفير كافة وسائل الوقاية للحد من انتشار الفيروس.

ونص الاقتراح على ما يلي:

إعادة فتح حضانات الأطفال الخاصة مع مراعاة الاشتراطات الصحية اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.